مركز أبحاث أمريكي: القاعدة تقاتل مع القوات اليمنية

هذه حقيقة وكر الشبكات المظلمة في اليمن!

«الأمناء» عن سوث٢٤:

كشف تقرير حديث صادر عن مركز أبحاث «جيمس تاون» في واشنطن أنه بات من الواضح أن عناصر تنظيم القاعدة باتت تقاتل إلى جانب قوات الأمن اليمنية خصوصا في مناطق الصراع في جنوب اليمن وشماله.

وقال التقرير الذي أعده الخبير البارز في الجماعات الإرهابية ميخائيل هورتون إن «المقاتلين المرتبطين بالقاعدة في شبه الجزيرة العربية باتوا يقاتلون إلى جانب العديد من الميليشيات وقوات الأمن اليمنية، وعلى الأخص في مدينة تعز التي ما زالت متنازع عليها وفي محافظتي مأرب والجوف».

وكشف التقرير – الذي ترجم مركز ساوث24 أجزاءً منه – أن «عملاء ومقاتلي القاعدة في جزيرة العرب السابقين والحاليين ينشطون في مناطق واسعة من اليمن، حيث يعملون جنباً إلى جنب مع مختلف قوات الأمن. هذا هو الحال بشكل خاص على طول الخطوط الأمامية المتنازع عليها».

ويقول: «تتيح أماكن – مثل مدينة تعز، ومدينة البيضاء – فرصًا وفيرة للتنظيم، وبدرجة أقل لداعش، لبناء النفوذ، والاستفادة من الشبكات المظلمة خاصة تلك التي تنخرط في الاتجار بالأسلحة وبيعها.»

التقرير يشير إلى أن تنظيم القاعدة يعمل على تغيير «استراتيجياته».

ويضيف: «تماما كما تدفع الحرب الابتكار والتغيير في تقنيات القتال، فإنها تشحن أيضا تطور الجماعات الإرهابية والمتمردة. فشل المنظمة في التغيير استجابة للبيئة الديناميكية التي تعمل فيها من المحتمل أن يؤدي إلى نهايتها.»

ويرى التقرير أن نفوذ زعيم التنظيم السابق الذي قتل بهجوم طائرة من دون طيار أمريكية أواخر يناير الماضي: «داخل المنظمة لم يكن واضحًا تمامًا مثل سلفه ناصر الوحيشي. بينما يعكس هذا جزئيًا الأساليب المختلفة والكفاءات الأساسية للزعيمين، والأهم من ذلك، أنه يعكس حقيقة أن القاعدة في جزيرة العرب قد ابتعدت عن الإعتماد على جوهر هرمي للقيادة. بدلاً من ذلك، فهي تقوم بتنفيذ هيكل تنظيمي ذري يمكن العملاء المحليين».

وبحسب التقرير فقد «بدأت مثل هذه التغييرات في وقت مبكر من عام 2017. كانت هذه استجابة للضغط المتزايد من قبل القوات المدعومة من التحالف والبيئة الاجتماعية السياسية التي يجب على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب تنظيمها. في حين تحتفظ القاعدة في جزيرة العرب بطبقة من الأيديولوجيات، فقد أهملت منذ زمن بعيد فرض تفسيرات صارمة للشريعة، واحتلال الأراضي، وتنفيذ هجمات على أهداف أجنبية. وبدلاً من ذلك، فإن تركيز القاعدة في جزيرة العرب مضبوط وبراغماتي».

وبحسب التقرير فتتمثل «إحدى الاستراتيجيات الأساسية للقاعدة في شبه الجزيرة العربية في زرع عناصرها ومقاتليها في المجموعة المختلفة من قوات الأمن في اليمن».

ويضيف «تم تجنيد مقاتلي القاعدة في شبه الجزيرة العربية عن قصد وبدون علم في العديد من هذه القوات التي تعمل في بعض أنحاء جنوب اليمن وفي شمال اليمن».

ويعتبر تقرير هورتون أن « بذر وحتى توظيف مقاتلي (التنظيم) في الميليشيات المختلفة هو وسيلة لتأمين النفوذ والأموال والوصول إلى شبكات التجارة غير المشروعة. كل هذه الأمور أساسية لبقاء القاعدة في جزيرة العرب على المدى الطويل وبقاء عملائها».

من خلال الانتقال إلى نوع من المنظمات الشاملة التي لم تعد تعتمد على نواة هرمية، يمكن للقاعدة في جزيرة العرب بسهولة إدخال نفسها، أو على الأقل نشطائها، في النزاعات المحلية.

فقد تابع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب التحركات التكتيكية والاستراتيجية التي اتخذتها العديد من الجماعات الإرهابية والمتمردة. جماعات مثل تنظيم القاعدة في سوريا، والتي تحولت ببراعة إلى مجموعات متمردة «معتدلة» مختلفة، وغيرها تصمم استراتيجياتها وتكتيكاتها في سياقات محلية للغاية. يعد الوصول إلى شبكات التجارة غير المشروعة والتعامل مع النخب الناشئة والقوى الخارجية أكثر فائدة من الالتزام الأيديولوجي والهجمات الإرهابية الأجنبية الباهظة الثمن.

ويشير التقرير إلى أن «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب لم يعد قادراً على الاحتفاظ بمساحات واسعة وحكمه كما كان الحال في عامي 2015 و 2016. ومع ذلك، فإن هذا التراجع يرجع جزئيًا إلى جهود مكافحة الإرهاب. كما يعكس محاولات القاعدة في شبه الجزيرة العربية لإعادة تشكيل نفسها في مواجهة الصراع متعدد الجوانب في اليمن».

التقرير يكشف بأن «انحلال القاعدة في جزيرة العرب هو، على الأقل، استراتيجيته للاستفادة من هذا الاضطراب في اليمن. فمن خلال الانتقال إلى نوع من المنظمات الشاملة التي لم تعد تعتمد على نواة هرمية، يمكن للقاعدة في جزيرة العرب بسهولة إدخال نفسها، أو على الأقل نشطاءها، في النزاعات المحلية.»

مصادر تكشف فساد وزير الثروة السمكية:

مسلسل تدمير قطاع الثروة السمكية وتهميش كادره مستمر من قبل الوزير الإخواني

عدن «الأمناء» خاص:

أكدت مصادر مطلعة أن مسلسل التدمير لقطاع الثروة السمكية وتهميش الكادر المتمرس في القطاع ما زال مستمرا من قبل وزير الثروة السمكية الإخواني (فهد سليم كفاين).

وقالت المصادر المطلعة، رفضت الكشف عن نفسها، أن «قطاع الثروة السمكية يشهد منذ خمس سنوات ماضية التدمير الممنهج بحسب أجندة الإخوان، إذ لم يلاحظ أحدٌ في القطاع أو خارج القطاع أي منجز تنموي قدمه هذا الوزير الإصلاحي في خططه وبرامجه الوهمية التي لم تنفذ".

وأضافت: «وأبرز مثال على ذلك الإهمال الكبير الذي أصاب ميناء الاصطياد السمكي ومنشئاته المختلفة والذي كان صرحا اقتصاديا هاما في المنطقة ويستفيد منه العشرات من العاملين والذين أصبحوا اليوم وفي لمح البصر موظفين بدون عمل".. مؤكدةً أن "القوارب الموجودة في الميناء أصبحت تستنجد من ينقذها من الغرق، وثلاجاتها ومستودعاتها أصبحت مؤجرة للقطاع الخاص من ذوي العلاقة مع حاشية الوزير ولا أحد يدري أين يذهب هذا الإيراد الضخم من حصيلة الإيجارات».

وتابعت: «كما أن الإهمال الممنهج الذي أصاب هيئة المصايد السمكية في خليج عدن أفقدها وظيفتها وأصبحت مثل هيئة المعاشات تصرف فقط مرتبات العاملين فيها، ولا يستطيع تغيير شيء في هذه الهيئة الغارقة في الفساد المالي والإداري حتى مخاطبة رئيسها الذي يتجول منذ أكثر من ستة أشهر في شوارع القاهرة وترسل جميع مخصصاته ومكافآته إلى هناك والعمل في هيئة المصايد في عدن ومؤسساتها متوقف تماما".

سحب (7 مليون ريال) لتغطية لقاء تشاوري في المكلا

واستطردت: «ومثل هذه القيادات مع الوزير الإخواني مشتركة تماما في تدمير القطاع السمكي، كما أن تهميش الكوادر المجربة في القطاع عمل يستهدف عدم الاستفادة منهم خدمة لبرنامجه التدميري ولما يخدم أجندة الإصلاح".

وقالت تلك المصادر أن "وزير الأسماك قد دعا إلى لقاء تشاوري في المكلا ودعا إليه القيادات الموالية له ولبرنامجه لمناقشة – كما يزعم – البرامج الاستثماري والتي كالعادة عبارة خطط وهمية مجرد حبر على ورق فقط حتى يبين للإعلام، وهذا هو همه، بأنه يسعى لعمل في الظاهر شيء بينما هي جميعها توزيع أحلام وأوهام، علما بأن تمويل اللقاء تم من خلال سحب مبلغ 3مليون ريال من مصنع الغويزي و4 مليون ريال من جمعية صيادين العباري لتغطية اللقاء العبثي في مدينة المكلا وبأمر من الوزير".

وأضافت: «وقد قام وزير الأسماك بتغيير بعض قيادات الهيئات السمكية المجربة إلى أشخاص لا خبرة لهم ولا عمل لمجرد أنهم فقط موالون لهذا الوزير وبرنامجه الإخواني".

وأكدت أن وزير الأسماك الإخواني (كفاين): "قد قام بإصدار قرار وزاري بتكليف شخص آخر بدلا من القائم بأعمال رئيس الهيئة في البحر العربي ومن ذوي الكفاءات والخبرة الكبيرة في القطاع السمكي والمعروف بنزاهته الأستاذ أحمد عمر قنزل، كما قام أيضا وبالاتفاق مع محافظي محافظة سقطرى وشبوة الإصلاحيين بتغيير مدراء عموم فروع تلك الهيئات وتعيين آخرين الموالين لبرنامجه".

واختتمت المصادر حديثها بالقول: "المسلسل ما زال مستمرا، والقطاع في وضع سيئ يُرثى له، ولم يشهد في تاريخ هذه الوزارة هذا التدمير والعبث الذي يشهده اليوم".